

الابتكار المالي ودوره في التحول الرقمي للبنك المركزي (العراق ونيجيريا) Financial Innovation and its Role in the Digital Transformation of the Central Bank (Iraq and Nigeria)

م.د. رجاء جابر عباس الجبوري

M.D. Raja Jaber Abbas Al-Jubouri

rajaa.j@uokerbala.edu.iq

كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاحصاء ، جامعة كربلاء ، العراق

College of Administration and Economics, Department of Statistics, University of Karbala, Iraq

المستخلص:

يلعب التحول الرقمي للابتكارات المالية دوراً مهماً في دفع النمو الاقتصادي في كل من العراق ونيجيريا على مدى العقود القليلة الماضية. إذ يرتبط الاقتصاد الرقمي للابتكار المالي بالنمو الاقتصادي بعدة طرق. على سبيل المثال، يولد الابتكار المالي تطوير منتجات مالية جديدة يمكنها تلبية احتياجات المستهلكين والشركات بشكل أفضل. على سبيل المثال، أدى إدخال بطاقات الائتمان والخدمات المصرفية عبر الإنترنت والمدفوعات عبر الهاتف المحمول إلى تسهيل وصول المستهلكين إلى الائتمان وإدارة شؤونهم المالية، لقد أصبح تطبيق مفاهيم وتقنيات وسياسات واستراتيجيات تنفيذ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الخدمات المصرفية موضوعاً ذا أهمية أساسية واهتماماً لجميع البنوك بل وشرطاً أساسياً للخدمات المصرفية التنافسية المحلية والعالمية. لقد لعب التقدم في التكنولوجيا دوراً هاماً في تحسين معايير تقديم الخدمات في الصناعة المصرفية في تلك الدول. واهم ما توصل اليه البحث هو ان هناك عدداً قليلاً من مطوري تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية في الحكومة والمؤسسات المالية. كما ويصعب على الشركات العالمية التوسع في السوق العراقية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي ، الابتكار المالي ، العراق ، نيجيريا.

Abstract:

The digital transformation of financial innovations has played a significant role in driving economic growth in both Iraq and Nigeria over the past few decades. The digital economy of financial innovation is linked to economic growth in several ways. For example, financial innovation generates the development of new financial products that can better meet the needs of consumers and businesses. For example, the introduction of credit cards, online banking, and mobile payments has facilitated consumers' access to credit and the management of their finances. The application of ICT concepts, technologies, policies, and strategies in banking has become a topic of fundamental importance and concern for all banks and is even a prerequisite for competitive local and global banking. Advances in technology have played a significant role in improving the standards of service delivery in the banking industry in these countries. The most important finding of the research is that there are few digital ICT developers in government and financial institutions. It is also difficult for international companies to expand into the Iraqi market.

Keywords: digital economy, financial innovation, Iraq, Nigeria.

1. المقدمة:

لقد أحدث الاقتصاد الرقمي والابتكارات المالية في الاقتصاد العراقي والنيجيري تحولاً كبيراً في القطاع المالي وخاصة في القطاع المصرفي. وأصبحت التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي قضية مهمة، ليس فقط للاحتفاظ بالعملاء ولكن أيضاً للحصول على ميزة تنافسية وكفاءة إجمالية ناشئة. وقد دفع هذا البنوك إلى استغلال هذا التطور لمعالجة البيانات ونقل المعلومات من خلال التكنولوجيا الحديثة والإنترنت بهدف تقديم فوائد أوسع للعملاء من أجل السعي إلى التميز في تقديم الخدمات. إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي في صميم هذا التغيير العالمي في النظام المصرفي الإلكتروني في العراق ونيجيريا اليوم.

2. منهجية البحث

2.1 أهمية البحث:

إن الحاجة الملحة للاقتصاد الرقمي لإعادة الإعمار المالي تشكل أهمية قصوى. فهي لا تعالج الأضرار المادية فحسب، بل تهدف أيضاً إلى إعادة بناء الثقة في النظام المصرفي. ولتحفيز التعافي الاقتصادي والنمو، هناك ضرورة لتحديث البنية التحتية المالية، وتعزيز الخدمات المصرفية، وتبني حلول مبتكرة مثل المدفوعات الرقمية والتكنولوجيا المالية.

2.2 فرضية البحث:

يؤكد السياق التاريخي للعراق على الحاجة الملحة إلى الشروع في رحلة الإنعاش المالي، والاستفادة من التكنولوجيا الرقمية في التقدم التكنولوجي للتغلب على تعقيدات حقبة ما بعد الحرب، والتوافق مع الأنظمة المالية العالمية، وبدء عصر جديد من الاستقرار الاقتصادي والازدهار.

2.3 مشكلة البحث:

في ظل الاقتصاد الرقمي في العراق كيف تساهم لابتكارات المالية في التحول النقدي للبنك المركزي في نيجيريا وخصوصا العراق، وهذا يتطلب التركيز عن ماهية الخصائص والركائز العامة التي يقوم عليها الاقتصاد القائم على التكنولوجيا المالية وكيف يمكن له ان يساهم في توفير البنية العلمية في العراق ونيجيريا من اجل ان تصبح هذه التقنية معززة للتنمية الاقتصادية.

2.3 هدف البحث:

ان ظهور الابتكارات المالية والمدفوعات الرقمية في العراق ونيجيريا يشير إلى تحول في المشهد المالي للبلاد، ويعكس الاستجابة للاتجاهات العالمية والرغبة في تحديث الممارسات المصرفية التقليدية التي يقودها التقدم التكنولوجي وتفضيلات المستهلكين المتغيرة.

المحور الاول :

3. مفهوم الابتكار المالي (انواعه وتطوره):

3.1 مفهوم الاقتصاد الرقمي :

إن الاقتصاد الرقمي هو محرك النمو الاقتصادي للابتكار المالي ، والذي يوفر السيولة للصناعات الأساسية للاقتصاد الحقيقي ويوسع بشكل فعال تخصيص الموارد. إن تطوير الاقتصاد الحقيقي يحتاج إلى الاعتماد على الابتكار العلمي والتكنولوجي، والابتكار العلمي والتكنولوجي لا ينفصل عن الدعم المالي. إن تنفيذ الابتكار المالي الرقمي وتحسين جودة منتجات الخدمات المالية فقط يمكن أن يضمن تطويراً أفضل للعلوم والتكنولوجيا. ومن الواضح أن الابتكار المالي والابتكار التكنولوجي يلعبان دوراً رئيسياً في التنمية الاقتصادية. لذلك، فإن استكشاف كيفية تأثير الابتكار المالي والابتكار التكنولوجي على التنمية الاقتصادية أمر بالغ الأهمية (WANG,2022,p 3053).

وفي الصناعة المالية، يشير "الابتكار المالي الرقمي" إلى تقديم منتجات وخدمات جديدة للمؤسسات والأسواق المالية من خلال استخدام التكنولوجيا الجديدة. وتندرج جميع الابتكارات في العمليات والمنتجات والمؤسسات تحت مظلة واحدة. وتعد ماكينات الصرف الآلي والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والخدمات المصرفية عبر الإنترنت أمثلة على الابتكار في العمليات في الصناعة المصرفية. ويعد تقديم مؤسسات مالية جديدة مثل شركات السمسرة الرخيصة والخدمات المصرفية عبر الإنترنت وشركات بطاقات الائتمان المتخصصة وما إلى ذلك مثلاً على الابتكار المؤسسي. ونتيجة لذلك، أصبح من الممكن إيجاد طريقة أكثر كفاءة للتعامل مع العملاء بفضل هذه الأنواع من الابتكارات. كما تشمل الاختراقات في التكنولوجيا وتوليد الأسهم ونقل المخاطر، مما يحسن من توافر الائتمان للمقترضين ويمنح المؤسسات المالية طريقة جديدة ومنخفضة التكلفة لجمع رأس المال (Wójcik,2022,108p).

وهناك أنواع عديدة من الابتكارات المالية الرقمية صنفها بنك التسويات الدولية (لزهاري، 124، 2018ص).

أ- ابتكارات تعزيز السيولة : وهي الابتكارات التي لديها القدرة على زيادة سيولة الأوراق المالية والاصول.

ب- ابتكارات تقليل المخاطر : وهذه الابتكارات تعمل على التقليل من المخاطر الكامنة لورقة مالية معينة او تمكن حاملها من التحوط ضد خطر معين .

ت- ابتكارات توليد الاسهم : هي ادوات تمنح خصائص الاسهم للاصول ، اذ ان طبيعة خدمة الديون تكون محددة سلفاً ، كما ان تحديد العائد على الاصل يتم بناءً على اداء الجهة المصدرة .

ث- ابتكارات ادارة الاصول والخصوم : تقوم جميع الادوات تقريبا بتوسيع نطاق البنوك لادارة الاصول والخصوم من خلال :

- توسيع فرص الاقتراض.
- تقديم مجال لادارة المخاطر .
- تغيير هيكل الخطر في الميزانية العمومية .
- ج- ابتكارات للتأمين: بعض الاوراق المالية تعمل على تأمين المخاطر في مقابل دفع قسط التأمين ، ومن الامثلة المتعلقة بمخاطر الائتمان عقود مبادلة التعثر على السداد .

ح- الابتكارات التمويلية للمؤسسات المالية : يمكن لبعض الأدوات توسيع مصادر التمويل المصرفي مثل التوريق الذي يمكن البنك من من تنويع تمويله لمجموعة واسعة من المستثمرين الذين قد يكونون مستعدين للاستثمار في فئة معينة من الأصول المصرفية ولكن ليس في نفس البنك مثل الرهون العقارية.

3.2 تطور الابتكارات المالية الرقمية:

إن الابتكار يشكل عنصراً أساسياً في القطاع المالي. فمن أجهزة الصراف الآلي، وبطاقات الائتمان، والتوريق إلى الخدمات المصرفية بدون فروع بنكية، والمدفوعات عبر الهاتف المحمول، والتمويل الجماعي، اذ تعمل الخدمات المالية الجديدة باستمرار على تغيير الطريقة التي تتمكن بها الأسر والشركات من الوصول إلى المنتجات المالية واستخدامها. وتساعد هذه الخدمات الجديدة في استكمال الأسواق، وفي بعض الحالات، دمج الفئات والشركات المهمشة في القطاع المالي. لقد أدى تطوير التكنولوجيات الجديدة إلى تحول هائل في القطاع المالي، وشكلت إدارة مخاطر البيئة جزءاً من هذا التحول. وفي هذا الصدد، تعمل التكنولوجيات الجديدة على تغيير جميع حلقات سلسلة القيمة في القطاع المالي تقريباً، وفي جميع هذه الحلقات، تنشأ فرص يمكن لمعايير الاستدامة أن تلعب فيها دوراً مهماً.

ويشارك كل من القطاعين العام والخاص في عملية الابتكار. وبالنسبة للقطاع العام، فإن توفير خدمات مالية جديدة هو وسيلة لمحاولة زيادة فرص الحصول على التمويل. ويعزز القطاع المالي الاستثمار والابتكار التكنولوجي وتنويع المخاطر وتيسير الاستهلاك. ونتيجة لذلك، وضعت العديد من الحكومات في جميع أنحاء العالم استراتيجيات وطنية لتعميق فرص الحصول على التمويل. وقد أدت هذه الاستراتيجيات إلى إحياء مؤسسات التمويل التتموي. وفي القطاع الخاص، تنتج الشركات القائمة والجديدة على حد سواء ابتكارات مالية عند البحث عن طرق للوصول إلى قطاعات جديدة، وزيادة حصة السوق، وخفض التكاليف. على سبيل المثال، فتحت التطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات، والحوسبة السحابية، والبيانات الضخمة الباب أمام الخدمات المالية المبتكرة. وتعمل شركات التكنولوجيا المالية الجديدة (مثل أكولاكو، وكومبلو، وجو باي، وجيرنيكسو، وكلازنا، ولينجينج كلوب، وكوديان، وفيفا ريبوبليكا) على إحداث خلل في القطاع المصرفي من خلال توفير إمكانية وصول أسهل وأرخص إلى الخدمات المالية التقليدية، فضلاً عن استكمال الأسواق. كما خاضت الشركات الكبيرة غير المالية غمار القطاع المالي. وتقدم منصات التجارة الإلكترونية، مثل أمازون، وعلي بابا، وميركادو ليبر، وباي بال، الآن قروضاً للموردين الصغار، وتقييم مخاطر الشركات على أساس تاريخ معاملاتها. واستجابت المؤسسات المالية التقليدية للمنافسة المتزايدة من خلال تقديم خدمات مبتكرة أيضاً. على سبيل المثال، بدأت البنوك التقليدية في التحول إلى خدمات رقمية بشكل أكبر من خلال إغلاق فروعها والتركيز على الخدمات عبر الإنترنت (Abraham, 2019, 1p).

إن الابتكارات المالية ليست ظاهرة جديدة، فقد كانت تصاحب الابتكارات التكنولوجية منذ البداية. ومن المعروف أن الابتكارات المالية والتقنية مرتبطة ببعضها البعض وتتطور معاً بمرور الوقت. فمن ناحية، توفر الابتكارات المالية آلية لتمويل المشاريع التكنولوجية المبتكرة عندما تكون المصادر التقليدية للتمويل غير متاحة بسبب مخاطر الاستثمار العالية. ومن ناحية أخرى، فإن التقدم التكنولوجي والاقتصادي الذي يؤدي إلى زيادة تعقيد العمليات التجارية وأنواع جديدة من المخاطر يجبر النظام المالي والأسواق المالية على التكيف مع التغييرات والتحديث وفقاً للمتطلبات الجديدة للكيانات التجارية وتحديات العالم الحديث. وهذا يؤدي إلى استنتاج مفاده أنه بدون الابتكارات المالية، فإن التطور التكنولوجي والاقتصادي سوف يتباطأ وسوف تتخفف ثروة الأمم. وفي الوقت نفسه، فإن تطبيق الابتكارات المالية سيكون محدوداً بدون الطلب الناشئ عن التقدم التقني (Błach, 2011, P5).

3.3 الابتكار المالي الرقمي وعلاقته بالشمول المالي

1- الشمول المالي: يعني الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المفيدة والميسورة التكلفة - المعاملات والمدفوعات والادخار والائتمان والتأمين - التي تلبي احتياجاتهم ويتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة. الشمول المالي، وهو سمة من سمات التعميق المالي، يستلزم زيادة الوصول إلى الخدمات المالية الفعالة (الجودة وبأسعار معقولة) واستيعابها واستخدامها من خلال ثلاث مستويات أهمها:

- المستوى الأول: يبدأ هذا بالوصول إلى حساب المعاملات الذي يسمح للناس بتخزين الأموال وإرسال واستقبال المدفوعات. في عام 2018، كان لدى 69٪ من البالغين في جميع أنحاء العالم حساب؛ وهذا يشمل إضافة 1.2 مليار بالغ في جميع أنحاء العالم فتحوا حساباً منذ عام 2011. ومع ذلك، ظل 1.7 مليار بالغ غير مصرفيين في عام 2018. على سبيل المثال، تركز مبادرة الوصول المالي الشامل لمجموعة البنك الدولي 2020 على ضمان حصول الأشخاص في جميع أنحاء العالم على حساب معاملات.
- المستوى الثاني: هو عمق الشمول الذي يركز على قدرة الأفراد أو الشركات على الوصول إلى واستخدام مجموعة من الخدمات المالية - الائتمان والتأمين والمعاشات التقاعدية وما إلى ذلك. يتطلب هذا المستوى من الشمول المالي

المزيد من الجهود المتعمدة. على سبيل المثال، يحتاج الأفراد إلى إثبات الهوية أو تاريخ الائتمان لاستخدام هذه الخدمات. إن بناء البنية الأساسية التي تسمح بالوصول على نطاق واسع إلى هذه الخدمات غير موجود في العديد من البلدان النامية، بما في ذلك نيجيريا.

- المستوى الثالث: والطبقة الأخيرة من الشمول المالي هي جودة الشمول. على جانب الطلب، يتطلب هذا أن يكون الأفراد قادرين على استخدام الخدمات المالية بطريقة تسمح لهم بالمرونة وملاحقة الفرص بمرور الوقت. على جانب العرض، يتطلب هذا تصميم منتج يركز على العملاء، ومنتجات مفيدة وبأسعار معقولة، وحماية قوية للمستهلك. هذه المستويات الثلاثة من الشمول المالي تسهل الأبعاد الثلاثة للشمول المالي.

2- الشمول المالي والابتكار المالي: إن القناة الأساسية الأكثر فعالية التي يمكن من خلالها للابتكار المالي أن يدفع النمو الاقتصادي في أي بلد بشكل فعال هي الشمول المالي. إن تحسين الشمول المالي من خلال تعزيز الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية للسكان المحرومين أمر بالغ الأهمية لدفع الابتكار المالي. ويمكن تحقيق ذلك من خلال استخدام التكنولوجيا وحلول الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول. فضلاً عن ذلك يعمل الشمول المالي على تعزيز الابتكار المالي من خلال توفير الوصول إلى الخدمات المالية للسكان الذين كانوا محرومين من الخدمات في السابق. على سبيل المثال، مكّن تقديم التمويل الأصغر الملايين من الناس من الوصول إلى خدمات الائتمان والادخار، مما ساهم في الحد من الفقر والنمو الاقتصادي في العديد من البلدان النامية (Ogbeide, 2023, P2).

المحور الثاني:

4. الابتكار المالي الرقمي ودوره في التحول النقدي في نيجيريا

4.1 تطور النظام المالي والمصرفي في نيجيريا:

كان القطاع المصرفي النيجيري، مثل القطاعات المصرفية الأخرى، يتميز بمنتجات وخدمات بدائية. وشملت هذه المنتجات في ظل أنظمة الدفع: العملات المعدنية والأوراق النقدية والشيكات والشيكات المصرفية والحوالات المصرفية. وكانت المدفوعات بالعملات المعدنية محدودة من حيث المبلغ. وقد تكون الأوراق النقدية اعتماداً على الفئة مرفقة، حيث كانت أعلى فئة في وقت ما عشرين نيرة، ثم خمسين قبل أن تصل البلاد إلى الفئات الأعلى الحالية، لقد خففت المدفوعات بالشيكات من المتاعب التي واجهتها المدفوعات بالأوراق النقدية خاصة عندما يتعلق الأمر بمبالغ كبيرة. لقد سرّعت الحوالات المدفوعات من قبل البنوك الموجودة خارج نفس منطقة المقاصة للبنك المركزي (CBCA) بينما سرّعت الشيكات المصرفية المدفوعات من قبل البنوك الموجودة داخل نفس منطقة المقاصة للبنك المركزي (CBCA). مع كل هذه الأساليب من التسوية المعاملاتية، تم إنفاق أيام ثمينة باستثناء الحالات التي تم فيها سحب الشيكات على نفس البنوك مع المستفيدين. (Okafor, 2019, P559).

كما حدثت تغييرات تشغيلية ملحوظة في الصناعة المصرفية النيجيرية. تم استبدال استخدام السجلات بتقنيات متطورة مثل أجهزة الكمبيوتر وأجهزة الصراف الآلي ومحطات نقاط البيع وغيرها. في الماضي، كانت المعاملات التجارية مثل مقاصة الشيكات والتحويلات المالية المحلية والدولية تستغرق وقتاً طويلاً بسبب النهج اليدوي للمعاملات المصرفية آنذاك. كما كانت العمليات المصرفية الداخلية مثل المكافآت وطلبات الإجازات وطلبات الموظفين الأخرى في البنك أقل كفاءة. مع تزايد ديناميكية البيئة التي تعمل فيها الصناعة المصرفية في نيجيريا، إلى جانب تحديات النهج اليدوي للخدمات المصرفية، أصبح تبني التقنيات الحديثة وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل القطاع المصرفي النيجيري ضرورياً. كان الهدف من ذلك تحسين تقديم الخدمات والعمليات الداخلية. وبالتالي، أدى تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الصناعة المصرفية النيجيرية إلى زيادة كفاءة العمليات المصرفية ومعاملات الأعمال للعملاء بشكل كبير. لقد أدى ذلك إلى إنشاء منصة حيث يمكن للعملاء إجراء المعاملات التجارية عبر الحدود دون واجهة فعلية مع مصارفهم (Chukwunulu, 2019, 15P).

4.2 الابتكار المالي الرقمي ودوره في تطور الخدمات المالية

إن الابتكار المالي الرقمي يرفع من كفاءة الوساطة المالية من خلال زيادة تنوع المنتجات والخدمات المالية، مما يؤدي إلى تحسين التوافق بين احتياجات المدخرين الأفراد واحتياجات الشركات التي تجمع الأموال لتوسيع المنتجات المستقبلية. كما أنه يحفز النمو الاقتصادي وتحويل النظام المالي للبلاد. يمكن تقسيم النظام المالي النيجيري على نطاق واسع إلى قطاعين فرعيين، هما القطاع غير الرسمي والقطاع الرسمي لا يتمتع القطاع غير الرسمي بإطار مؤسسي رسمي، ولا هيكل رسمي للأسعار، ويضم المقرضين المحليين، وجمعيات الادخار والقروض وجميع أشكال الجمعيات. ووفقاً لبعض الباحثين، فإن هذا القطاع ضعيف التطور ومحدود النطاق وغير مدمج في النظام المالي الرسمي. ولا يزال حجمه وتأثيره على الاقتصاد غير معروفين ومسألة تكهنات. من ناحية أخرى، يمكن تمييز القطاع الرسمي بوضوح إلى مؤسسات سوق المال ورأس المال. لقد

تحولت صناعة الخدمات المالية في جميع أنحاء العالم على مر السنين من النظام التقليدي لإجراء المعاملات إلى دمج أساليب مبتكرة حديثة لأداء خدماتها بكفاءة أكبر للوصول إلى مجموعة أوسع من المستهلكين. لم تساهم التطورات في القطاع المالي في زيادة عدد المؤسسات المالية فحسب، بل ساهمت أيضاً في تطوير نظام المدفوعات، وفرص الاستثمار الأفضل وبدائل الأصول للاحتفاظ بالمال. وقد سمح هذا بظهور حلول مبتكرة، تتراوح من المدفوعات غير النقدية إلى فرص الاستثمار الأفضل، وقد ساهم هذا في النمو الاقتصادي ورفاهية السكان النيجيريين من خلال السماح لهم باتخاذ قرارات اقتصادية أفضل (Ozurumba, 2019, P2).

4.3 الابتكار المالي الرقمي ودوره في تطور خدمات القطاع المصرفي

لقد أحدثت الابتكارات المالية في الاقتصاد النيجيري تحولاً كبيراً في القطاع المالي وخاصة في القطاع المصرفي. أصبحت التكنولوجيا المالية في الخدمات المصرفية قضية مهمة، ليس فقط للاحتفاظ بالعملاء ولكن أيضاً للحصول على ميزة تنافسية وكفاءة إجمالية ناشئة. وقد دفع هذا البنوك إلى استغلال هذا التطور لمعالجة البيانات ونقل المعلومات من خلال التكنولوجيا الحديثة والإنترنت بهدف تقديم فوائد أوسع للعملاء من أجل تحقيق التميز في تقديم الخدمة. كما يتضمن الابتكار في الصناعة المصرفية في نيجيريا عدة قنوات أهمها:

1- استخدام الإنترنت لتحويل الأموال من حساب إلى آخر لتقديم الخدمات المصرفية، وطلب دفاتر الشيكات، وفتح الحسابات، والدفع الإلكتروني للفواتير، والاستفسار عن رصيد الحساب وما إلى ذلك دون زيارة مقر البنك. يوصف الخدمات المصرفية الإلكترونية بأنها عندما تقدم البنوك خدماتها ومنتجاتها عبر الإنترنت فقط دون العمل في فرع. يساعد هذا في الوصول إلى العملاء في أي وقت وفي أي مكان، بغض النظر عن الحواجز الجغرافية. تعمل الأعمال في هذا القرن الحادي والعشرين في جو معقد وتنافسي يتميز بظروف متغيرة مختلفة ومتقلبة للغاية (Chinwe, 2023, P2).

2- ماكينة الصراف الآلي (ATM) التي تعد مثالا عملياً على الابتكار المالي الذي افاد العملاء والبنوك على حد سواء متاحة على مدار 24 ساعة طوال أيام الأسبوع، وبلمسة زر واحدة، تقوم الآلة بإخراج النقود. يتم تخفيض تكلفة التشغيل بالنسبة للبنك أما بالنسبة للعميل، لا يحتاج إلى الانتظار حتى يفتح البنك ويقف في طابور أمام الصراف لتحصيل النقود (Okafor, 2019, P559).

3- تقديم الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول وأنظمة الدفع والعملات الرقمية. على سبيل المثال، قدم البنك المركزي النيجيري سياسة نيجيريا غير النقدية في عام 2012، بهدف تقليل كمية النقد المتداول وتعزيز استخدام أنظمة الدفع الإلكترونية. ومنذ ذلك الوقت، زاد استخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول وأنظمة الدفع الرقمية الأخرى بشكل كبير، وخاصة بين الشباب النيجيريين.

4- استخدام العملات الرقمية، وخاصة البيتكوين، بين المستثمرين والمستهلكين النيجيريين. كل هذه الأمور تزيد من استخدام وتعزيز الشمول المالي وفعالية النظام المالي والسوق والحيوية الاقتصادية في مناخ نيجيريا (Ogbeide, 2023, P3). ويمكن للتحويل الرقمي أن يخلق فرص عمل، وخاصة للشباب، وبالتالي تعزيز التقدم الاقتصادي في نيجيريا. ويقدر تقرير صادر عن مؤسسة التمويل الدولية أن التقنيات الرقمية يمكن أن تخلق أكثر من 9 ملايين وظيفة في نيجيريا بحلول عام 2030، وخاصة في قطاعات مثل التجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية وتطوير البرمجيات. يمكن للتحويل الرقمي، وهو عنصر أساسي في الابتكار المالي، أن يعزز بشكل كبير الشمول المالي في نيجيريا، حيث لا يزال جزء كبير من السكان غير مصرفيين. تهدف استراتيجية الشمول المالي الوطنية للبنك المركزي النيجيري إلى الاستفادة من التقنيات الرقمية لضمان حصول 95% من البالغين النيجيريين على الخدمات المالية بحلول عام 2024. تلعب مبادرات مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والمدفوعات الرقمية والخدمات المصرفية الوكيل دوراً حاسماً في تحقيق هذا الهدف بالفعل هذه الأيام في المناخ النيجيري (Ogbeide, 2023, P3).

5- لعبت شركات التكنولوجيا المالية الناشئة دوراً حاسماً في توسيع الشمول المالي في نيجيريا. كانت الخدمات المصرفية التقليدية مقتصرة على المناطق الحضرية، مما ترك جزءاً كبيراً من السكان غير مصرفيين أو غير مشمولين بالخدمات المصرفية. استفادت شركات التكنولوجيا المالية من التكنولوجيا لتوفير الخدمات المالية للأفراد والشركات الصغيرة التي كانت محرومة من الخدمات سابقاً، مما يسهل الوصول إلى الخدمات المصرفية والمدفوعات والمنتجات المالية الأخرى. يساهم النظام المالي النيجيري الذي يتألف من القطاع الرسمي وغير الرسمي بنسبة 3.00% في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. تعمل نيجيريا والعديد من الاقتصادات النامية بنظام مالي قائم على النقد، حيث يعد استخدام النقد هو الطريقة السائدة لإجراء المدفوعات. ومع ذلك، في عام 2012، تبنى البنك المركزي النيجيري نظاماً مالياً حديثاً يُطلق عليه "سياسة عدم استخدام النقد" يتميز بتبني وظهور طرق مبتكرة لإجراء المدفوعات مثل ماكينة الصراف الآلي [ATM] ونقطة البيع

[POS] ونظام الدفع الإلكتروني والخدمات المصرفية عبر الإنترنت والأموال المحمولة وعمليات أسهل لتحويل الأموال من المدخرين الصافين إلى مستثمري الأموال. لقد جعل هذا الابتكار في النظام المالي العمليات المصرفية أسهل لكل من البنوك وعملائها، كما قلل من المخاطر المرتبطة بالطرق المصرفية التقليدية وعزز النمو المستمر وتطوير صناعة الخدمات المالية في نيجيريا (Ozurumba, 2019, P4).

المبحث الثالث:

5. الابتكار المالي الرقمي ودوره في التحول النقدي في العراق

5.1 نظرة عامة على القطاع المصرفي والبنية التحتية المالية في العراق بعد عام 2003

إن الحاجة الملحة لإعادة الإعمار المالي تشكل أهمية قصوى. فهي لا تعالج الأضرار المادية فحسب، بل تهدف أيضاً إلى إعادة بناء الثقة في النظام المصرفي. ولتحفيز التعافي الاقتصادي والنمو، هناك ضرورة لتحديث البنية التحتية المالية، وتعزيز الخدمات المصرفية، وتبني حلول مبتكرة مثل المدفوعات الرقمية والتكنولوجيا المالية. ويؤكد السياق التاريخي للعراق على الحاجة الملحة إلى الشروع في رحلة الإنعاش المالي، والاستفادة من التقدم التكنولوجي للتغلب على تعقيدات حقبة ما بعد الحرب، والتوافق مع الأنظمة المالية العالمية، وبدء عصر جديد من الاستقرار الاقتصادي والازدهار (Fawzi, 2024, P3).

نظراً للاستقرار السياسي المتزايد في العراق، تم إغراء العديد من البنوك الأجنبية بتأسيس وجود فعلي في العراق. على سبيل المثال، وفقاً لأحدث بيانات البنك المركزي العراقي، يوجد 74 بنكاً يعمل في العراق، منها 14 بنكاً أجنبياً. ونتيجة لذلك، أصبحت المؤسسات المالية متفائلة بشكل متزايد بشأن السوق العراقية، حيث أنشأت فروعاً في كل من شمال العراق (أربيل) ووسط العراق. (بغداد). وقد مكن تخفيف العقوبات الاقتصادية هذه المؤسسات المالية المرموقة من إنشاء شبكة فروعها في البلاد وتوفير مجموعة كاملة من المنتجات المصرفية. وقد ساهم ذلك في تنمية رأس المال البشري في البلاد وخلق المزيد من الوظائف في مجال الخدمات المالية (Al Attar, 2022, P33).

وفي ظل التغييرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها العراق بعد عام 2003 اتخذت السلطات النقدية عدة اجراءات جادة تهدف الى تعزيز ودعم القطاع المصرفي في العراق من اجل مواكبة التطورات الجارية في العالم وهذا ينصرف ايضا في مجال تحرير وتطوير القطاع المالي باتجاه المزيد من الليبرالية وتفعيل قوى السوق في توجيه المتغيرات الاقتصادية من اجل تحقيق المزيد من المرونة في عمل المصارف فضلا عن المنافع والمزايا والمكاسب التي سوف تتحقق من خلال استخدام الاساليب الحديثة في العمل المصرفي لا سيما التكنولوجيا المالية (جبر، 2018، ص17).

5.2 الخدمات المصرفية والدفع الإلكتروني في العراق

بعد عام 2003، بدأ البنك المركزي العراقي جهوده لتنشيط القطاع المصرفي العراقي لمواكبة المشهد المصرفي العالمي المتطور. ومع التحول التدريجي، بدأ البنك المركزي العراقي في تنفيذ غرفة المقاصة الآلية النقدية ونظام التسوية الإجمالية في الوقت الفعلي في عام 2006 لاستبدال العمليات اليدوية. في عام 2007، تم تأسيس شراكة بين القطاع العام (مصرف الرافدين ومصرف الرشيد) وكيان القطاع الخاص أنظمة الدفع الإلكترونية العراقية لإنشاء بطاقة QiCard، والتي تستخدم حالياً لتوصيل المعاشات التقاعدية العامة لأكثر من 7.4 مليون عراقي (Halim, 2022, 37P). لذا أصبح تخصص التكنولوجيا المالية أكثر التخصصات المستقبلية التي تتطور نظراً للتوسع الهائل في هذه التكنولوجيا إذ يمكن مراسلة أي شخص في أي مكان في العالم بكل سهولة أو التجارة من دولة إلى أخرى ودفع الأموال وذلك من خلال ضغط زر واحد، وهذا ما يدعو إلى تطوير أساليب الدفع عبر المصارف. وقد تساعد تلك التكنولوجيا المالية بدرجة كبيرة في خدمات مالية سريعة ورخيصة والتي يمكن استخدامها من أي مكان وتساعد طبقة كبيرة في الكثير من المجالات. وتعتمد تلك التكنولوجيا على الذكاء الاصطناعي وتساعد في تقليل الضغط على المصارف من خلال القدرة على الشراء باستخدام الهاتف الذكي (جبر، 2018، ص16).

في عام 2014، تم تقديم اللوائح التي تحكم المدفوعات بالتجزئة. حدثت أول معاملة في عام 2016 عندما نفذ البنك المركزي العراقي البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة في العراق، والتي تضمنت نظام الدفع عبر الهاتف المحمول والمفتاح الوطني العراقي للتجزئة. تمكن هذه البنية التحتية من إجراء المعاملات بين مقدمي الدفع الإلكتروني والبنوك عبر نقاط البيع (POS) وأجهزة الصراف الآلي (ATMs). فضلاً عن ذلك، سمح البنك المركزي العراقي أيضاً بإنشاء محافظ إلكترونية مثل ZainCash وAsiaHawala في عام 2016، والتي أثبتت أنها مفيدة للغاية خلال الأوقات الصعبة التي فرضتها جائحة كوفيد-19 حيث تم تلقي المنح الحكومية من خلالها. كما مكنت هذه المحافظ التسوق عبر الإنترنت ورفعت من استخدام منصات التجارة الإلكترونية.

لقد زاد عدد البطاقات الإلكترونية الصادرة منذ عام 2017. وقد شهدت بطاقات الدفع المسبق، على وجه الخصوص، نموًا كبيرًا في شعبيتها، حيث تم إصدار أكثر من 9.7 مليون بطاقة بحلول نهاية عام 2021. ويرجع هذا التفضيل الظاهري إلى سهولة استخدامها والبساطة التي يمكن بها الحصول عليها دون الحاجة إلى إنشاء حساب مصرفي. كما يمكن ملاحظة أن عدد بطاقات QiCard الصادرة أخذ في الانخفاض؛ وقد يكون هذا بسبب حقيقة أنه في عام 2019، تحولت وزارة المالية من استخدام بطاقة QiCard المدفوعة مسبقًا لتوزيع المعاشات التقاعدية إلى استخدام بطاقة MasterQi، وهي بطاقة خصم صادرة بتفويض من MasterCard. وقد صرحت الوزارة بأنها ستستمر في توزيع المعاشات التقاعدية على بطاقات QiCard الحالية، ولن يكون تغيير البطاقة ضروريًا. ومع ذلك، ستكون جميع البطاقات الصادرة حديثًا بطاقات MasterQi (QiCard)، (Halim, 2022, 37P).

5.3 هدف البنك المركزي العراقي "تعزيز التحول الرقمي في البنك المركزي والقطاع المصرفي"

أحد الأهداف الاستراتيجية الخمسة التي حددها البنك المركزي العراقي للفترة 2021-2023 في خطته الاستراتيجية الثانية، والتي تتضمن (Halim, 2022, 57P):

- أ- استكمال تطوير البنية التحتية الفنية للبنك المركزي والقطاع المصرفي بما يتوافق مع المعايير والأطر والممارسات الدولية للبنوك المركزية العالمية؛
- ب- تطوير واستكمال البنية التحتية الفنية ومركز البيانات لمبنى البنك المركزي العراقي المستقبلي في الجادرية.
- ت- استكمال مراكز البيانات الحرجة والتعافي من الكوارث والبنية التحتية لمراكز بيانات الفروع وتبني التكنولوجيا
- ث- استكمال شبكة الاتصالات الضوئية من خلال استخدام تقنية الكابلات الضوئية.
- ج- تطوير البيئة الفنية للبنك المركزي لأمن المعلومات والأحداث التشغيلية للأمن السيبراني من خلال تطوير أدوات وأنظمة مركز إدارة الأمن السيبراني (SOC) وتنفيذ استراتيجية متقدمة .

5.4 التحول الرقمي للبنك المركزي

5.4.1 رقمنة الخدمات المالية

بعد العقوبات الاقتصادية وهو الوقت الافضل لرقمنة الخدمات المالية في البلاد وإنشاء أول شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في العراق. ومع تزايد عدد الشباب ومعدل استخدام الهاتف المحمول المرتفع نسبيًا، أصبح الشعب العراقي مستعدًا لمزود خدمات دفع فعال لتلبية احتياجات السكان بالكامل. لقد أدى رفع العقوبات الاقتصادية إلى تيسير إجراء المدفوعات المحلية، وذلك بفضل توافر التكنولوجيا بشكل متزايد في البلاد والإمدادات المتزايدة من الهواتف المحمولة والأجهزة اللوحية. كما أصبح تمكين الشعب العراقي من البدء في تلقي المدفوعات بسرعة سواء محليًا أو من الخارج أمرًا ممكنًا في الاقتصاد المعاصر. إن مفاهيم الخدمات المالية الأحدث مثل التمويل اللامركزي (DeFi)، وتداول الرموز غير القابلة للاستبدال (NFTs)، والخدمات المصرفية المفتوحة، وسلسلة الكتل، كلها متاحة بسهولة للعرض داخل الاقتصاد المحلي. ومن المبشر أن نرى العراقيين الأصغر سنًا لديهم القدرة على الوصول إلى البورصات المشفرة على مستوى العالم وأن يكونوا قادرين على الاستثمار في العملات المشفرة والأصول دون قيود العقوبات الاقتصادية الشاملة. إن توفر مثل هذه الخدمات المالية من شأنه أن يدفع إلى مزيد من الإمكانات الاقتصادية في البلاد ويضع الجيل العراقي القادم على المنصة الدولية (Al Attar, 2022, P34).

5.4.2 أنظمة الدفع الرقمية للبنك المركزي

- 1- آسيا حواله: هي شركة متعددة الخدمات للدفع أسستها شركة آسيا سيل للاتصالات في نهاية عام 2015. وهي تقدم العديد من الخدمات، بما في ذلك التحويلات المالية والمعاملات ودفع الفواتير وصرف الرواتب ومدفوعات التسوق عبر الإنترنت. وتتميز بمجموعة متنوعة من المحافظ لتلبية احتياجات عملائها، بما في ذلك المحفظة المؤقتة التي تصل صلاحيتها إلى شهرين، والمحفظة الدائمة، والمحفظة المميزة للشركات. وخلال الجائحة، وزعت آسيا حواله منح الطوارئ الصادرة عن الحكومة؛ حيث كانت ترسل رسالة إلى المستلمين تطلب منهم استلام أموالهم من أقرب موقع لآسيا حواله. وقد أجرت آسيا حواله أكثر من 527.9 ألف معاملة بقيمة 164.8 مليار دينار عراقي في عام 2021
- 2- زين كاش: هي شركة الدفع عبر الهاتف المحمول الرائدة في العراق، بأكثر من 3 ملايين معاملة بقيمة 719 مليار دينار عراقي في عام 2021. وتقود الشركة، التي تأسست في عام 2015، السوق بحلولها المبتكرة. تتيح المحفظة للمستخدم ربط حساباته المصرفية، مما يسهل عمليات إعادة الشحن وإدارة مالية أكثر كفاءة. يمكن أيضًا ربط بطاقات فيزا وماستر كارد بالمحفظة لإكمالها. لمساعدة جميع المدفوعات المادية وعبر الإنترنت، توفر زين كاش خيار إصدار محفظة ماستر كارد وبطاقة فيزا الافتراضية المتجددة الجديدة. كما تدعم التحويلات المالية وإعادة شحن الهواتف المحمولة ودفع

الفواتير الحكومية. كانت زين كاش مسؤولة أيضًا عن توزيع المنحة الطارئة الصادرة عن الحكومة والتي تم توزيعها أثناء الوباء. أضافت زين كاش أيضًا خيار استخدام رموز الاستجابة السريعة للدفع للتجار والسحب النقدي من الوكلاء

6. الاستنتاجات والتوصيات

6.1 الاستنتاجات:

- 1- ان كلا البلدين العراق ونيجيريا متخلف من حيث التكنولوجيا. وعلى الرغم من أن نسبة كبيرة من السكان هم من الشباب والخبراء في مجال التكنولوجيا، إلا أن هناك عددًا قليلًا من مطوري تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية في الحكومة والمؤسسات المالية.
- 2- إن القوانين في العراق فيما يتعلق بخدمات معالجة الدفع غامضة للغاية، وبصعب على الشركات العالمية التوسع في السوق العراقية. ووفقًا لقانون نظام خدمات الدفع الإلكتروني لا يمكن تقديم خدمات معالجة الدفع دون الحصول على ترخيص من البنك المركزي العراقي.
- 3- لقد فتح العراق أبوابه مرة أخرى للتجارة والأعمال والتجارة الدولية. وأصبحت الخدمات والمنصات المصرفية متاحة بشكل متزايد وأنشأت العديد من البنوك الدولية فروعًا مادية لها في البلاد.
- 4- يظل العراق في وضع مثالي للعصر الاقتصادي الحالي المتمثل في رقمنة الخدمات المالية، وقد عاد إلى المنصة الدولية مع إمكانية الوصول الكامل إلى العملات المشفرة والبورصات.

6.2 التوصيات:

- 1- يتعين على القطاع المصرفي في نيجيريا والعراق الاستفادة بقوة من رقمنة التكنولوجيا من خلال التكيف مع الابتكار المالي المتطور. كما ينبغي أيضًا تثقيف وتطوير القوى العاملة لديها بشكل مناسب بشأن التنفيذ.
- 2- يجب ان يتم تثقيف الجمهور المصرفي بشكل كافٍ حول المنتجات المختلفة التي ينتجها الابتكار المالي في هذا القطاع من اجل تعظيمها بالكامل في كلا البلدين .
- 3- ونظرًا للدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية اذ يجب على السلطات النقدية والحكومات ان تدعم صناعتها المصرفية بكل التسهيلات والكفاءات اللازمة للاستدامة والمنافسة . ولاسيكون من الصعب الاستمرار في ظل العولمة خاصة بالنسبة لتلك الانشطة المتعلقة بالاعمال الاقتصادية .
- 4- ينبغي على السلطات التنظيمية ان تكثف جهودها من خلال اللوائح المناسبة وذات الصلة لمراقبة القطاع والحد من تأثير المخالفات المالية على القطاع .
- 5- ويتعين على السلطات النقدية ومقدمي الخدمات المالية مراجعة خدمات الدفع الالكتروني لتعزيز جودتها وكفاءتها حتى تصبح أكثر اهمية للاقتصاد.

- 1- Zixing wang , benhai guo, fei wang , yuxin wu , Financial Innovation, Technological Innovation and Economic Growth, Proceedings of the 2022 7th International Conference on Financial Innovation and Economic Development (ICFIED 2022) ,volume 211, 2022 press.com/proceedings. . <https://www.atlantis>
- 2- (Wójcik) Agnieszka , Czerniawska, Financial innovations and new tools in finance, Journal of Management and Financial Sciences, 2022. <https://econjournals.sgh.waw.pl/JMFS/article/view/>
- 3- Lazhari” Zawawid, “Nafisa” Hajjaj, Competitiveness and the new business environment as a factor for developing financial innovation in financial institutions, Afaq Journal for Studies and Research, first issue, 2018.
- 4- Facundo Abraham Sergio L. Schmukler José Tessada, Financial Innovation and Additionality: The Power of Economic Analysis and Data Analytics, Research & Policy Briefs From the World Bank Chile Center and Malaysia Hub, No 23, 2019. <https://documents1.worldbank.org/curated/>
- 5- " Błach " Joanna, Financial Innovations And Their Role In The Modern Financial System – Identification And Systematization Of The Problem, ,Vol(7), No(3), 2011. <https://www.researchgate.net/publication/>
- 6- Cynthia O. Ozurumba, Onyeiwu Charles , The Impact Of Financial Innovation On Economic Growth In Nigeria, International Journal Of Economics, Commerce And Management, Vol. Vii, Issue 8, August 2019. <https://ijecm.co.uk/wp>
- 7- I.G.Okafor, Analysis of Financial Innovation Development in Nigerian Banking Sector, International Journal of Research and Innovation in Social Science (IJRISS) |Volume III, Issue XI, November 2019. <https://rsisinternational.org>
- 8- Jessie I. Chukwunulu ,Effect of Financial Innovation on the Nigerian Economy, World Journal of Innovative Research (WJIR), Volume-6, Issue-5, 2019. https://www.wjir.org/download_data
- 9- Okeke Ijeoma Chinwe, Ezeala George, The Effect Of Financial Innovation On The Performance Of Deposit Money Banks In Nigeria, International Open Access Journal | Www.Abfrjournal.Com Issn No: - | Volume - 1 | Issue – 1 | April 2023. [file:///C:/Users/NCC5@2020/Downloads/Banking+11%20\(1\).](file:///C:/Users/NCC5@2020/Downloads/Banking+11%20(1).)
- 10- Sunday Oseiweh Ogbeide, James Obadeyi, Financial Innovation Mechanisms And Economic Progress: A Review Of Literature, Nigerian Journal Of Banking And Financial Issues (Njbfi), Vol. 9 No. 1, 2023. <https://bfjournal.eksu.edu.ng/wp-content/uploads/2023/07/financial>
- 11- " Halim" Reem, Iraqi Banking Sector ,and Financial Infrastructure Overview, report ,2022. <https://kapita.iq/storage/app/media/New%20Research%20Publications/Iraqi%20Banking%20Sector%20and%20Financial%20Infrastructure%20Overview>.
- 12- Wafa Fawzi, Financial Technology in Iraq: Current Status and Future Prospects, Al-Bayan Center Studies Series, 2024. <https://www.bayancenter.org/en/wp-content/uploads/2024/02/kjh4441>.
- Jabr Khalaf “Wahida”, Attiya Khalaf “Sadiq”, the development of the incubator environment for financial technology and the expected role in achieving economic development, with special reference to Iraq. On the website <https://uomustansiriyah.edu.iq › media › lectures>
- 13- Abdulaziz Al Attar, Relieved From Economic Sanctions: Iraq's New Status Inthe Global Financial System , (Investigating The Absence Of International Services, Root Causes, And Missed Opportunities) , Issue 7, 2022. <https://kapita.iq/storage/app/media/New%20Research%20Publications/BLM%207/Relieved%20from%20Economic%20Sanctions>.